من هو الأكثر صدقا
المتطرفون أو المعتدلون؟

انتشر مصطلح التطرف والاعتدال بافتراض أن لكلّ منهما دلالة واضحة ومعنى محددا. وتبع ذلك افتراض آخر هو أن "المعتدل" أصدق من المتطرف في تبني مذهبه واعتقاده وفكره ودينه، وأكثر قدرة على ترجمة حقائق هذا الدين أو المذهب، وتطبيقه في الواقع.

جولة بسيطة في ثلاث نماذج من الاعتقادات، تعرض هذا الكلام على الاختبار، وتقدم أطروحة مختلفة عن الانطباع الشائع. السلفية وموقفها من الحكام، والعِلمانية وموقفها من حقوق الإنسان، والشِيعة وموقفهم من تحريف القرآن والصحابة، كلها قضايا ساخنة، فلعل رصد هذه الأفكار والمذاهب وسيلة مناسبة للتعرف على صدقية التطرف والاعتدال فيها.

السلفية المعتدلة والمتطرفة والموقف من الأنظمة الحاكمة

الذي يصفون أنفسهم بالانتماء للسلفية طيف كبير كلهم يزعم الالتزام بالدليل الشرعي (الكتاب والسنة)، رغم التفاوت الهائل في فهمهم للدين والتصادم في مواقفهم السياسية والاجتماعية. يبرز في هذا الطيف تياران متقابلان في موقفهم من الأنظمة الحاكمة وما يترتب على ذلك من نتائج والتزامات.

التياران لا يختلفان في موقفهما من قضايا العبادات والمعاملات الفردية ولا الموقف من الفرق غير السنية، لكن يختلفان خلافا شاسعاً في قضايا التشريع والحاكمية والعلاقة بالحاكِم وشرعية الحكّام. التيار المجامل للحكام والمعترف بسُلطتهم وشرعيتهم والمجرّم لمن يخرج عن طاعتهم غالبا ما يوصف بالمعتدل، والتيار الرافض لشرعية هؤلاء الحكّام والساعي لإِزالتهم وإقامة نظام يحقق مقاصد الشريعة في الإمامة غالبا ما يوصف بالتطرف والتشدد.

كلا التيارين يزعم أن مواقفه بُنيت على استدلالٍ مباشر بآيات وأحاديث كثيرة، ويدعي أنه يعتمد فيها على المنهجية السلفية الأساسية، ويتعامل معها بفهم "السلف الصالح". والنصوص ثرية في هذه القضايا، ولا يكاد يتحدث منظّر من منظري أحد التيارين بموضوع منها إلا وأمطرَك بوابل من الأدلة الواردة من الكتاب والسنة والمستخدمة في هذا الباب.

النصوص الشرعية الصريحة لا تعطي الشرعية للحاكم المحكم لغير شرع الله والموالي لغير المسلمين والمعطل لشعائر الدين والساعي لإبعاد الدين عن المجتمع والدولة، وهي كذلك تُجيز بل توجب السعي لإزالته واستبداله بمن يحكم بشرع الله ويوالي المسلمين ويحمي بيضتهم ويرفع راية الدين.

وإذا ما جرى الاحتكام لركني المنهجية السلفية وهما الدليل والدلالة، وقورن الطرح "المتطرف" الرافض لشرعية الحكام مع الطرح "المعتدل" المتبني لشرعية الحكام وطاعتهم، فمن يكون الأقرب لتمثيل المنهج

السلفي؟ أو بعبارة أخرى من هو الأليق بوصف السلفية إذا أُخذ بكل النصوص من الكتاب والسنة ودلالاتها وتَعليقات السلف الأولين.

في الحقيقة لا يمكن مقارعة الكم الكبير من الأدلة ومواقف السلف السابقين التي تثبت عدم شرعية هذه الأنظمة ووجوب السعي لإزالتها إلا بسلوك منهج غير سلفي، وذلك بتوسيع اللجوء للرأي، وتقديم أقوال البشر على الدليل الشرعي، والإحالة للحوادث التاريخية والتجربة البشرية، وتقديم المصلحة المزعومة على النصوص الواضحة والدلالات الظاهرة.

وهذا المسلك هو في الحقيقة ما يلجأ إليه الذين يصرّون على إضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة، لأن المنهجية السلفية الأصيلة لا تسعفهم. ولأن الموضوع مرتبط بالأنظمة الحاكمة فلن يكون غريبا أن التيارات التي تعطيها الشرعية مدعومة من قبلها وممكنة في الإعلام ووسائل التواصل والتيارات التي ترفض شرعيتها محاربة ومضيق عليها ومحرومة من كل المنصات.

يستثنى من هذه المقارنة الخلاف المعتبر حول شرعية الحاكم المستبد الظالم إن كان محكّما للشرع موحّدا للكيان الإسلامي مدافعا عن ثغور المسلمين مقيما لشعائر الدين. وغالب السلفيين في الوقت الحاضر يخلطون بين هذا الخلاف المعتبر والخلاف غير المعتبر إما بجهل وضعف استنباط أو بقصد التحايل لإبقاء ادعاء السلفية. وعلماء السلف الذي رأوا إضفاء الشرعية على المستبد الظالم إنما اشترطوا أن يكون قد حقق الشروط الأولى وإلا فكلهم متفقون أن من فقد هذه الشروط لا شرعية له ولا طاعة.

وتبعا لذلك فإن من قال أن تراث أحمد بن حنبل وبن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب وغيرهم يقوي طرح التيارات الرافضة لشرعية الأنظمة والداعية لإزالتها لم يذهب بعيدا عن الحقيقة، وكل محاولات حصار هذا التيار تحت ظلال الطرح السلفي (بن حنبل وابن تيمية وعبد الوهاب) فاشلة قطعا. بل إن نتيجة هذه المقارعة ستكون عكسية لأنها سوف تجرّد من يطرح هذا الطرح من وصف السلفية.

الاعتدال والتطرف الشيعي والموقف تجاه تحريف القرآن وتَكفير الصحابة

التشيع الاثنا عشري له منظومة عقديّة وفقهيّة مفصّلة وواسعة، ومنهج مستقل في التلقي والفهم، لكن قضيتان تتميزان بين كل القضايا في الفكر الشيعي الاثناعشري تجعل الشيعة دائما في ميزان التطرف والاعتدال هما تحريف القرآن والموقف من الصحابة.

تجاه تحريف القرآن يقول فريق منهم أنهم لا يؤمنون بتحريف القرآن، لكنهم لا يكفّرون ولا يجرّمون ولا يبدّعون من يقول بتحريفه. في المقابل هناك فريق يعلنون إيمانهم بتحريف القرآن زيادة أو نقصاناً أو تزويراً في كتبهم ومقالاتهم وفتاواهم الموثقة. (١)

أما الموقف من الصحابة فهناك من يعلن احترامه للصحابة ويتحاشى تكفيرهم أو سبّهم، وإن كانوا ينفون عنهم العدالة (٢)، لكنهم لا يجرّمون من سبهم أو كفّرهم أو خوّنهم. ثم هناك من يؤمن أن الصحابة كفّار خونة مُتآمرون على خيانة الأمانة بالتسليم بإمامة علي.(٣) .

وبمقياس التطرف والاعتدال فإن القائلين بتحريف القرآن وتكفير الصحابة وتخوينهم وسبهم هم الموصوفون بالتطرف والقائلين بسلامة القرآن من التحريف واحترام الصحابة هم الموصوفون بالاعتدال. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، أي الفريقين أقرب لتمثيل الفكر الشيعي الاثناعشري والأكثر انسجاما مع تعاليمه، هل هو المتطرف أو المعتدل؟

والإجابة على هذا السؤال تعتمد على معرفة الركن الأساسي الذي يقوم عليه المذهب، أو بعبارة أخرى التعريف الذي بمقتضاه يصبح المرء شيعيا اثناعشريّا، وبدونه ليس شيعيا، ومدى انطباق هذا التعريف على المتطرفين والمعتدلين.

يقوم المذهب الاثناعشري كلّه على الإمامة، ولا يمكن أن يعتبر أي شخص نفسه شيعيا اثناعشريّا مهما زعم التشيع، إلا إذا كان يؤمن بالإمامة بتفصيلِها المحدد. والشيعة الاثنا عشرية، على كثرة مدارسهم ومراجعهم، متفقون على إمامة اثني عشر إماما بأسمائهم المحددة، وأن الأخير منهم اختفى في الغيبة الصغرى ثم الكبرى. وهم كذلك متفقون كذلك على أن الإمامة أهم ركن من أركان الدين بعد الشهادتين، بل هي قرين الشهادتين. (٤)

وبذلك فهم متفقون أن الإمامة مقدمة على بقية أركان الإيمان وهي الإيمان بالملائكة والكتب والقدر واليوم الآخر، ومقدمة على بقية أركان الإسلام، وهي الصلاة والصيام والزكاة والحج. (٥)

يقول الموصوفون بالتطرف، إن الإمامة ذُكرت صراحة في القرآن بالنص على ولاية "علي" بالاسم،(٦) وأن القرآن تم تحريفه وإخفاء هذه الحقيقة من قبل الصحابة حتى لا يؤول الأمر إلى "علي". وهذا القول موثّق في كثير من كتب الشيعة التي ألفها علماء هم في طليعة مراجع الفكر الشيعي. والفريق الآخر يقول أن القرآن الذي بين أيدينا كامل سليم من التحريف، وأن ولاية علي (الإمامة) وردت بإشارات غير صريحة في آيات كثيرة في القرآن الذي بين أيدينا.

وحجة الفريق الذي يقول بالتحريف أنه إذا كان القرآن الذي بين أيدينا غير محرّف، فلماذا تُذكر الصلاة والصيام والزكاة والحج باللفظ الصريح في آيات كثيرة، ولا تذكر الإمامة مع أنها أهم؟ ولماذا يتناول القرآن أحكام الزواج والطلاق والوضوء والطهارة والجهاد والقتال والبيع والشراء بشكل صريح ولا تذكر الإمامة بشكل صريح؟ ولماذا يسمّي القرآن الأنبياء والرسل ويذكر اسم الصحابي "زيد"، بل يسمي الكفار أمثال أبي لهب ولا يسمي علي والأئمة؟ ولماذا يسمي مريم ويشير إلى امرأة فرعون وامرأة لوط وامرأة نوح ولا يسمي فاطمة ولا يشير إليها بامرأة علي؟

وبعد هذا العرض من هو بالمنطق الجدلي و استحضار أهمية الإمامة عند الشيعة الاثنا عشرية أكثر انسجاماً مع نفسه؟ هل هو من يقول بالتحريف أو من ينفي التحريف؟ من المفارقات أن الذين لا يرون التحريف يكتفون بمخالفة القائلين بالتحريف ولا يجرؤون على التقليل من احترامهم وتوقيرهم وتعظيم مكانَتهم كمجتهِدين عظماء في التراث الشيعي والأخذ بكل أقوالهم فيما سوى القول بالتحريف.

أما بالنسبة للصحابة فكلا الفريقين متفقان على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صرّح بولاية علي للصحابة في قصص كثيرة. وكلا الفريقين متفقان على ثبوت قصة الغدير بالتواتر، (٧) وأنه شهدها عشرات الألوف من الصحابة في مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان وبقية وجوه المهاجرين والأنصار. وكلاهما متفقان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخذ على الصحابة العهد والميثاق بالقبول بعليّ إماما بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة هنأوا عليا وقتها بالإمامة.

أمام هذا الموقف، فإن كلا الفريقين متفقان أن الصحابة أخفوا هذا الأمر بالكامل واختاروا أبا بكر ثم عمر ثم عثمان، وكلاهما متفقان على عدم عدالة الصحابة، لكنهما مختلفان في درجة تجريمِهم أو تكفيرهم وتخوينهم وشتمهم علنا أو التقرب إلى الله بإعلان عداوتهم.

فإذا كان الصحابة، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة، قد أعطوا العهد والميثاق الغليظ للنبي صلى الله عليه وسلم بإمامة علي، ثم اتفقوا على إخفاء الأمر بالكامل ومخالفته، أليست هذه خيانة ومؤامرة جماعية تعتبر أضخم مؤامرة عرفتها البشرية؟ (٨)

ومن المنطق أن يكون هذا التآمر الجماعي الذي لم يوجد له مثيل من قبل، أكبر جريمة في التاريخ لا يقلّ عن مؤامرة قتل الأنبياء التي كان يمارسها بنو إسرائيل. والاستنتاج التلقائي لذلك، هو أن عدم وصف من نفّذ هذه المؤامرة بأنه أكبر مجرم في التاريخ تقصير في حق المذهب وتقليل من قيمة الإمامة. فمن هو الأكثر انسجاما مع مذهبه في الموقف من الصحابة؟

هذا الجدل طـُرح في مسألتي تحريف القرآن والموقف من الصحابة لأن الصّورة فيها واضحة، لكن الكلام ذاته يسري على موقف الطرفين تجاه بقية عقائد الشيعة في مسائل حساسة أخرى مثل المهدوية والرجعة والبداء والتقية والظهور و"الطينة" وغيرها.

العلمانية النازية و العلمانية الليبرالية الغربية والموقف تجاه حقوق الإنسان

لا تعتمد العلمانية على نصوص ولا مراجع دينية، بل تعتمد على فكرة غاية في البساطة، وهي مرجعية اللذة للفرد والمنفعة للجماعة. ومهما حاول المدافعون عن العلمانية فلن يجدوا فيها ثوابت غير هذا الثابت، ولن يتمكّنوا من إضفاء أي نوع من أنواع الأخلاق والقيم والروحانيات عليها.

والعلمانية مثل الأديان ليست شكلا واحدا، لأن اجتهادات البشر في تحقيق اللذة والمنفعة واسعة، وتتفاوت مع الثقافة العامة والتجربة التاريخية وإرث الأديان وحجم وموقع الدولة أو المجتمع،، إلخ. ولهذا، فإن الطيف العلماني يمتد من النازية والشيوعية المتطرفة، إلى الديموقراطية الأوروبية الحالية (بنسختها الليبرالية) التي "تحترم" حقوق الإنسان.

بهذا الفهم للعلمانية، فهل تكون النازية التي نجحت في تضخيم الكفاءة والتخلص من العقبات التي تقلل الإنتاج وتطهير المجتمع من العناصر عديمة الفائدة، أكثر أنواع العلمانية صدقا في تمثيل الفكر العلماني؟ أليس التعمّق في تحليل الظاهرة النازية يبين مدى اتساقها في الإطار العلماني وانسجامها مع مفاهيمه وجرأتها في إظهار كل أفكارها وتصرفاتها دون محاذير ولا مداراة محلية أو عالمية؟

والنماذج العلمانية الغربية المناقِضة للنازية، لم تكن مثل وضعها الحالي في احترام حقوق الإنسان، وتاريخ الاستعمار يشهد بذلك، وإنما اضطرت لاحترام الأخلاق والقيم، بسبب التوازن التدريجي الذي فرضته المنفعة العامة. بمعنى أن التجربة البشرية التي كانت في فورة الثورة اللادينية، كانت بحاجة لتداعيات وردود أفعال تدريجية ترتّب عليها مع الوقت وبشكل بطيء ما أدّى إلى تفادي الضرر وتحقيق المنفعة المطلوبة. هذه التجربة هي التي قادت لاحترام الأخلاق والقيم في إطار معين، وليس لأنها بذاتها مقدسة.

والمدقق في الفكر العلماني يكتشف أن تطور مفهوم حقوق الإنسان واحترام الأقليات إنما كان نتيجة قناعة بأنه جزء من مصلحة الجماعة وليس انطلاقا من قيم وأخلاق وروحانيات، وليس مفاجئا أنه يتفق بشكل غير مباشر مع مفهوم الإبادة والتطهير العرقي والاستيطان. ومواقف كثير من الدول الغربية التي "تحترم حقوق الإنسان" تجاه فلسطين كشفت نفاق هذه الدول والمجتمعات، وهي دليل صارخ على هذه الحقيقة.

مرة أخرى هل يمكن القول بعد ذلك أن النازية التي تصرّح بتقديس المنفعة دون مبالاة بالقيم والأخلاق أصدق في تمثيل العلمانية من النماذج الأخرى التي تدعي احترام الأخلاق والقيم؟

هل توجد نماذج أخرى للتطرّف والاعتدال؟

الشيعة والسلفيّة والعلمانية ليست إلا نماذج، ولو تتبعنا المذاهب والطوائف مثل تيارات التصوف المختلفة والديانات مثل الهندوسية والبوذية وبعض فرق المسيحية واليهودية، لربما وجدنا تكرار هذه الظاهرة وهي انسجام المتطرفين أكثر من المعتدلين في تمثيل المذهب أو الديانة.

---

١)في هذه المدونة نقولات عن علماء الشيعة الذين لا يؤمنون بالتحريف، لكنهم يعظمون ويوقرون من يقول بالتحريف، ويعترفون لهم بالعلم والمرجعية **إضغط هنا.**

٢)الشيعة الذين لا يكفرون الصحابة لا يعترفون للصحابة بالعدالة، ويتفقون مع من يكفر الصحابة أنهم خانوا الأمانة لكن يحجمون عن التصريح بالتكفير والتخوين. خذ هذا التعليق المعتبر عند الشيعة كنموذج **إضغط هنا.**

٣)ممن يتبنى تكفير وتخوين الصحابة من علماء الشيعة الكليني والمجلسي والمفيد والكشي والبحراني والكاشاني والحويزيني والقمي والطوسي والخوانساري والخميني، وغيرهم من علماء الشيعة الكبار،

٤)قال الشيخ المفيد الذي يكاد يعتبر أساس المرجع الأهم في كل التاريخ الشيعي"واتفقت الإمامية على أن الأئمة بعد الرسول صلى الله عليه وآله اثنا عشر إماما" أوائل المقالات/ الشيخ المفيد ص ٤١.

٥)لا خلاف بين الشيعة على تقديم الإمامة على بقية أركان الإسلام، عن أبي جعفر، قال: (بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة، والزكاة، والحجّ، والصوم، والولاية)، قال زرارة: قلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: (الولاية أفضل لأنّها مفتاحهنّ)(الكافي 2/18، المحاسن 286، العياشي 1/191، البحار 68/332، 82/234، إثبات الهداة 1/91، الوسائل 1/13). وللمزيد من الروايات إضغط هنا.

٦)تتفاوت أطروحات من يقولون بالتحريف على ثلاث مستويات
الأول يزعم وجود قرآن بثلاثة أضعاف حجم القرآن (المُنكرون للتحريف يقولون هو ليس قرآنا) **إضغط هنا.**
الثاني من يزعم حذف سور كاملة مثل سورة الولاية". **إضغط هنا.**
الثالث ، ومن يزعم حذف آيات مثل "وجعلنا عليا صهرك" **إضغط هنا.**

٧) تواتر قصة الغدير في المرويات الشيعية **إضغط هنا.**

٨) لهذا السبب فإن متطرفي الشيعة يتقربون إلى الله بلعن وسب الصحابة وبذل الوقت في الدعاء على أبي بكر وعمر ويسمونهم صنمي قريش **إضغط هنا.**